منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
المندوبية السامية للتخطيط
Haut Commissariat au Plan

بلاغ صحفي

التغذية والأمن الغذائي: المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة الأغذية والزراعة تقدمان الجدول المغربي لتركيب الأغذية

التاريخ
الثلاثاء 30 يونيو 2026 - 9:00 صباحاً

المكان
قصر المؤتمرات، الرباط أبي رقراق

الشراكة
المندوبية السامية للتخطيط - الفاو

الرباط، 30 يونيو 2026 - تنظم المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ورشة لتقديم الجدول المغربي لتركيب الأغذية، باعتباره مرجعاً وطنياً يهدف إلى تحسين تحليل العادات الغذائية وتنوير السياسات العمومية.

ويتميز هذا المرجع الوطني بثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **أداة علمية وطنية** - يوثق الجدول المغربي لتركيب الأغذية التركيبة الغذائية لـ 1001 مادة غذائية مستهلكة بالمغرب، وذلك من خلال 43 مكوناً غذائياً.

2. **آلية لدعم القرار العمومي** - يتيح هذا الجدول تقييم المدخول الغذائي والطاقي للسكان، ودعم السياسات العمومية في مجالات التغذية والصحة والأمن الغذائي.

3. **مقاربة تشاركية** - تم إعداد الجدول المغربي لتركيب الأغذية في إطار شراكة بين المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة الأغذية والزراعة، وبمساهمة قطاعات وزارية وخبراء وطنيين ودوليين.

حاجة طال انتظارها

وفي سياق يتسم باستمرار التحديات المرتبطة بالتغذية، وتطور النظم الغذائية، والحاجة المتزايدة إلى معطيات موثوقة لتوجيه العمل العمومي، قامت المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة الأغذية والزراعة بتطوير الجدول المغربي لتركيب الأغذية، وفقاً للمعايير المنهجية الدولية المعتمدة في هذا المجال.

ويشكل هذا الجدول مرجعاً وطنياً يمكّن من توثيق التركيبة الغذائية للأغذية المستهلكة بالمغرب، وتحويل الكميات المستهلكة إلى مدخولات طاقية وغذائية موثوقة.

فائدة ملموسة

كما ستمكّن هذه الأداة الاستراتيجية من تعزيز تحليل العادات الغذائية، وتحديد مخاطر النقص أو الإفراط الغذائي، وفهم الفوارق المجالية والاجتماعية والاقتصادية حسب وسط الإقامة.

وباعتباره منسجماً مع التصنيف المعتمد في إطار البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2025-2026، سيساهم الجدول المغربي لتركيب الأغذية أيضاً في تحسين استثمار المعطيات المنبثقة عن هذا البحث.

مقاربة تشاركية

وقد استند إعداد الجدول المغربي لتركيب الأغذية إلى مقاربة تشاركية جمعت بين المندوبية السامية للتخطيط، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إلى جانب خبراء علميين وطنيين ودوليين.